

Distr.: Limited
16 July 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ - ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١٢ (د) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

الأرجنتين*، وإسبانيا*، وأوروغواي، والبرازيل، وبليز*، وبيرو*، وجزر البهاما*، وسانت فنسنت
وجزر غرينادين، وشيلي*، وفرنسا، وكندا، والنرويج، وهايتي*، والولايات المتحدة الأمريكية:
مشروع قرار

الفريق الاستشاري المخصص لهايتي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٥٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ٤٦/٢٠٠٥ المؤرخ
٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ١٠/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ١٣/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه
٢٠٠٧ و ١٠/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٤/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩
و ٢٨/٢٠١٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٢١/٢٠١٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ١٥/٢٠١٣
المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ٣٧/٢٠١٤ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و ١٨/٢٠١٥
المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥ و ٢٨/٢٠١٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ و ٢٦/٢٠١٧ المؤرخ
٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ و ١٩/٢٠١٨ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، وإلى مقرراته ٣٢٢/٢٠٠٤ المؤرخ
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ و ٢٦٧/٢٠٠٩
المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٠١١/٢٠١١ المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١
و ٢١١/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ و ٢٦٨/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١
و ٢٠٩/٢٠١٣ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ٢٠١٤/٢٠١٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
و ٢١٠/٢٠١٤ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ و ٢٢١/٢٠١٤ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤
و ٢١٤/٢٠١٧ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧،

* وفقا للمادة ٧٢ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180719 170719 19-12078 (A)



- ١ - **يرحب** بتقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي^(١) وبالتوصيات الواردة فيه وبجهود التوعية التي يضطلع بها أعضاء الفريق الاستشاري؛
- ٢ - **يسلم** بأن الاستقرار السياسي والمؤسسي والاقتصادي الاجتماعي أمرٌ ضروري لتحقيق التنمية الطويلة الأجل في هايتي، ويشجع حكومة هايتي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مواصلة جهودهم المشتركة في هذا الصدد؛
- ٣ - **يؤكد** أهمية مواصلة الجهود التي تبذلها حكومة هايتي من أجل تحقيق المزيد من الملكية الوطنية في تعزيز قدرة جميع أبناء هايتي على الصمود وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تشملهم جميعاً، ويشدد على الحاجة الملحة إلى معالجة أوجه التفاوت العميق والاستبعاد والصعوبات الاقتصادية باعتبارها الأسباب الجذرية لهذه الحالة؛
- ٤ - **يشجع** السلطات الهايتية وجميع الجهات الفاعلة السياسية وأصحاب المصلحة على انتهاز هذه الفرصة للعمل معاً من أجل الإسهام في عملية التعمير والتنمية في هايتي، وكذلك في بناء السلام وإدامته، بما في ذلك من خلال حوار شامل للجميع بين الأطراف الهايتية؛
- ٥ - **يهيب** بالجهات المانحة وسائر الشركاء، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مواصلة مشاركتها وتنسيقها في دعم التنمية الطويلة الأجل في هايتي، وفقاً للأولويات التي تحددها حكومة هايتي ولخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٢)؛
- ٦ - **يهيب** بحكومة هايتي وشركاء التنمية مضاعفة الجهود المبذولة من أجل استخدام الآليات الحالية لأغراض تعقب المساعدة بغية زيادة الشفافية والتنسيق والمواءمة مع الأولويات الإنمائية لهايتي؛
- ٧ - **يدعو** إلى توطيد وإدامة التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات، حسب الاقتضاء، بين بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، الذي سينشأ في المستقبل، وفريق الأمم المتحدة القطري، وسائر كيانات الأمم المتحدة، علاوة على الشركاء المحليين والدوليين الآخرين، بالتشاور مع حكومة هايتي، ولا سيما في ظل الخروج المقرر للبعثة، من أجل كفالة تنفيذ نهج "توحيد أداء" منظومة الأمم المتحدة في هايتي؛
- ٨ - **يقهر** بالمساهمة الإيجابية لمبادرات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بتنسيق من حكومة هايتي على أساس نهج أفقي تشاركي، من أجل مساعدة البلد على التصدي لتحديات التنمية بطريقة أكثر مرونة وفعالية، مع التركيز بوجه خاص على اتباع نهج متكامل في مجال بناء القدرات، ويشجع جميع الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والبلدان النامية، على دعم هذه الأساليب؛
- ٩ - **يهيب** بحكومة هايتي والشركاء الإنمائيين دعم منظمات المجتمع المدني في هايتي والاستفادة من معارفها المستقاة من الواقع المحلي وتعزيز قدرتها على الانخراط في عملية التنمية ودعمها لكي تصبح عناصر أكثر فعالية في إحداث التغيير اللازم دعماً للأهداف الإنمائية لهايتي؛

(١) E/2019/80.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

١٠ - **يدعو** الجهات المانحة إلى كفالة مواءمة جهودها مع الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا في هايتي (٢٠١٣-٢٠٢٢) ونهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي ومع خطة الصحة الوطنية وسائر الأنشطة الوطنية الهادفة إلى منع انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، وإلى توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذها، ويرحب بالجهود التي تبذلها مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة إلى هايتي من أجل تعبئة التمويل الكافي من القطاعين العام والخاص لاستئصال الكوليرا من هايتي؛

١١ - **يدعو إلى التعجيل** بتوفير التمويل الكافي للأنشطة الإنسانية، بما في ذلك أنشطة التصدي لوباء الكوليرا، على النحو المبين في خطة عام ٢٠١٩ للاستجابة الإنسانية لهايتي، ويشجع الشركاء على الربط بين الأنشطة القصيرة الأجل والتنمية الطويلة الأجل من أجل بناء القدرة على الصمود والحد من تكرار الأزمات؛

١٢ - **يشجع** كافة الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تنسيق جهودها، بناء على طلب حكومة هايتي، من أجل الارتقاء بإسهامها في تعزيز المؤسسات الوطنية وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى دعم إعادة التعمير والتنمية المستدامة؛

١٣ - **يقرر** تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى حين اختتام أعمال دورة عام ٢٠٢٠، لكي يتسنى للفريق الاستشاري أن يتابع الوضع عن كثب ويقدم المشورة بشأن تنفيذ استراتيجية التنمية الطويلة الأجل لهايتي، تعزيزاً لانتعاشها وتعميرها واستقرارها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفاءة عنصري الاتساق والاستدامة في الدعم الدولي المقدم إلى هايتي، وفقاً لأولويات التنمية الوطنية في الأجل الطويل، واستناداً إلى الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي، مع التشديد على ضرورة تفادي التداخل والازدواجية مع الآليات القائمة؛

١٤ - **يعرب عن ارتياحه** للدعم الذي يقدمه الأمين العام إلى الفريق الاستشاري، ويطلب إليه أن يواصل تقديم الدعم الملائم لأنشطة الفريق في حدود الموارد المتاحة؛

١٥ - **يطلب** إلى الفريق الاستشاري أن يواصل، في سياق إنجاز ولايته، التعاون مع الأمين العام وممثلته الخاصة لهايتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والرئيس المقبل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات والمؤسسات الإقليمية، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وسائر الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة ومنظمات المجتمع المدني، ويرحب في هذا الصدد باستمرار الحوار بين أعضاء الفريق الاستشاري ومنظمة الدول الأمريكية؛

١٦ - **يطلب أيضاً** إلى الفريق الاستشاري أن يقدم تقريراً عن أعماله، مشفوعاً بتوصيات، حسب الاقتضاء، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيه في دورته لعام ٢٠٢٠.